المحاضرة الثامنة: المدارس التاريخية (الجزء الاول)

المدرسة الوضعية

مع الثورة الفرنسية وبداية القرن التاسع عشر، شهد التاريخ اهتمامًا غير مسبوق من حيث الكم والنوع والزمن. عكست هذه الفترة حركة فكرية مكثفة تهدف إلى استرجاع الماضي كوسيلة للتعامل مع قسوة الواقع وعنفه. تحرر التاريخ في فرنسا من قيود الفلسفة واللاهوت، ليحظى بمكانة بارزة في مجال العلوم الإنسانية. تطورت الكتابة التاريخية لتصبح أكثر احترافية واستقلالية، متبنية طرقًا وأساليب خاصة بها، متأثرة بحركة التنوير التي اعتمدت العقلانية والتجريب، وابتعدت عن التفسيرات الغيبية، ما جعل الاهتمام بالتاريخ جزءًا من الاهتمام بالإنسان المعاصر.

I المدرسة الوضعية

مقدمة

تعد المدرسة الوضعية إحدى أبرز المدارس التاريخية التي نشأت في القرن التاسع عشر، متأثرة بالتطورات العلمية والفلسفية التي شهدتها أوروبا. أسسها الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت، الذي دعا إلى تطبيق المنهج العلمي في دراسة الظواهر الإنسانية، بما في ذلك التاريخ. سعت هذه المدرسة إلى تحويل الدراسات التاريخية إلى علم دقيق يعتمد على الملاحظة، التحليل الموضوعي، ونقد الوثائق، بعيدًا عن التفسيرات الميتافيزيقية أو الذاتية.

ساهمت الوضعية في تطوير منهجية البحث التاريخي من خلال التأكيد على السببية، استخدام الوثائق الأصلية، واعتماد التحليل النقدي للأحداث. كان لها أثر بارز في جعل التاريخ علمًا مستقلًا، وخاصة في ألمانيا وفرنسا، حيث برز مؤرخون مثل ليوبولد فون رانكه، الذي وضع أسس البحث التاريخي الأكاديمي. كما شجعت على الدراسات المقارنة والموضوعية، مما ساعد في إرساء أسس التاريخ الحديث. ورغم سيطرتها في القرن التاسع عشر، إلا أن المدرسة الوضعية تعرضت لاحقًا لنقد دفع إلى ظهور مدارس جديدة، مثل مدرسة الحوليات، التي وسعت نطاق البحث التاريخي ليشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أولا: النشأة والخلفية التاريخية

_ ظهرت المدرسة الوضعية في منتصف القرن التاسع عشر، متأثرة بالتطورات العلمية والفلسفية التي شهدتها أوروبا في تلك الفترة، خصوصًا في مجالات الفيزياء والكيمياء والأحياء.

_ أسس **أوغست كونت** (1857–1798)، الفيلسوف الفرنسي، أسس المدرسة الوضعية، وقدّم أفكاره في مؤلفه الشهير "**دروس في الفلسفة الوضعية**"، حيث طرح فيها فلسفته القائمة على ضرورة اعتماد المنهج العلمي في دراسة الظواهر الإنسانية، بما في ذلك التاريخ.

_ سعت الوضعية إلى تحويل العلوم الإنسانية، وعلى رأسها التاريخ، إلى علوم ذات قواعد صارمة تعتمد على الملاحظة والتحليل الموضوعي، بعيدًا عن التفسيرات الميتافيزيقية أو الدينية.

في أواخر القرن التاسع عشر، برز التاريخ كعلم مستقل ضمن العلوم الإنسانية، بفضل التأثير العميق للفكر الوضعي في أوروبا. تمحورت الوضعية حول تحليل الوثائق التاريخية باعتبارها أساس الكتابة التاريخية، كما أكد "سينيوبوس" و"لانجلوا" أن الوثائق تمثل الأثر الوحيد الباقي عن أفعال وأفكار البشر في الماضي. وأي فعل أو فكرة لم تترك أثرًا ملموسًا تصبح مجهولة بالنسبة للتاريخ. لذا، الوثائق والأرشيف ضرورية لكتابة التاريخ.

مع مطلع القرن العشرين، فرض الاتجاه الوضعي هيمنته على الكتابة التاريخية، مستلهمًا من العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، التي حققت نجاحًا كبيرًا في القرن التاسع عشر. ألمانيا كانت مركز هذا الاتجاه، حيث أنتجت مؤرخين بارزين مثل تيودور مومسن وليوبولد فون رانكه، بينما شهدت فرنسا أسماء لامعة مثل إرنست رينان وإرنست لافيس.

عكس الاتجاه الوضعي تطورًا ملحوظًا في منهجية البحث التاريخي، حيث أصبح يعتمد على المنهج التجريبي والمشاهدة كأساس للمعرفة، مبتعدًا عن الفلسفة والتجريد. وبدأ التاريخ يأخذ مكانة متقدمة على الفلسفة، ففي عام 1874م، شكلت الأبحاث التاريخية في فرنسا 10% من مجمل الأبحاث، متفوقة بفارق كبير على الأبحاث الفلسفية.

الهدف الأساسي لهذا النهج الجديد كان تقديم رؤية شاملة لحضارات الماضي بكل تفاصيلها، وهو توجه بدأ بالتراجع مع الوقت. فقد أوضح "مارك بلوخ" أن التاريخ ليس مجرد تجميع لأخبار الماضي، بل هو علم يدرس المجتمعات البشرية.

بحسب "إلمر بارنز"، واجهت الكتابة التاريخية في القرن التاسع عشر أربعة عقبات رئيسية:

1 فكرة أن التاريخ يأتي وليد الأحداث والكوارث، والنظرة إلى العصور الوسطى باحتقار وازدراء. شديدين، وهي النظرة التي حمل لواءها رجال المدرسة العقلانية.

2 عدم وجود تجميع جاهز للمصادر الأصلية وعدم وجود تنظيم لمادة دور الحفظ.

3 عدم اتباع المناهج الناقدة عند تداول المادة التاريخية.

4 عدم توافر التعليم المنتظر والكف سواءُ بالنسبة لموضوعات التاريخ أو مناهجه.

في القرن التاسع عشر، كان للألمان دور محوري في تطوير المعرفة التاريخية وتحويلها إلى علم منهجي مستقل عن الأدب، وذلك من خلال مساهمة المؤرخ ليوبولد فون رانكه، الذي يُلقب بأبو التاريخ المنهجي. وضع رانكه قواعد صارمة للمنهج التاريخي، معتمدًا على نقد الوثائق وتحليلها والابتعاد عن إصدار الأحكام، مشددًا على أن دور المؤرخ يتمثل في عرض الأحداث كما حدثت فعلاً. كان من بين إنجازاته البارزة إرساء أساس البحث التاريخي الأكاديمي وتنظيم حلقات دراسية متخصصة.

تحررت الكتابة التاريخية من سيطرة اللاهوت تدريجيًا منذ عصر الأنوار في القرن الثامن عشر، حيث أصبح التاريخ يُفهم بناءً على الإرادة البشرية والمادية. ومع القرن التاسع عشر، انفصل التاريخ عن الفلسفة ليصبح مهنة أكاديمية تتطلب التخصص والالتزام بالوثائق. كما أكد رانكه على أهمية الوثائق الأصلية وتعلم اللغات القديمة لفهم النصوص التاريخية وتحليلها، مشددًا على حماية المعرفة التاريخية من غير المتخصصين.

ثانيا: المبادئ الأساسية للمدرسة الوضعية

1_ الاعتماد على الملاحظة والتجريب

_ تؤكد الوضعية على أهمية الاعتماد على الملاحظة الدقيقة للظواهر التاريخية وتجميع الأدلة والوثائق المادية، تمامًا كما هو الحال في العلوم الطبيعية. ويعد هذا المنهج جوهريًا للوصول إلى استنتاجات قائمة على الحقائق.

2_ رفض التفسيرات الميتافيزيقية

_ ترفض الوضعية أي تفسيرات تتجاوز الواقع المادي، مثل التفسيرات الروحية أو الغيبية للأحداث التاريخية. وتعتبر أن كل حدث يجب أن يكون له سبب يمكن فهمه وتحليله بناءً على الأدلة والشواهد الملموسة.

ت **مبدأ السببية**

_ تقوم المدرسة الوضعية على فكرة **السببية**، أي أن كل حدث تاريخي يحدث بسبب ظروف وأسباب محددة. هذا المبدأ يتطلب البحث عن الأسباب الكامنة وراء الأحداث التاريخية من أجل فهم أعمق لمسار التاريخ.

3_ التجريد العلمي وتجنب الذاتية

_ تدعو الوضعية إلى تجنب التحيز والذاتية في التحليل التاريخي، وتؤكد على أهمية البحث الموضوعي الذي يعتمد على البيانات، وليس على الآراء أو المعتقدات الشخصية.

ثالثا: أثر المدرسة الوضعية على المنهجية التاريخية

1_ تطوير منهجية علمية في البحث التاريخي

_ بفضل الوضعية، تبنى المؤرخون مناهج أكثر دقة ومنطقية، مما ساهم في إرساء قواعد البحث التاريخي كنظام علمي. وقد أدى ذلك إلى استخدام أدوات البحث مثل توثيق الأحداث، تحليل النصوص، نقد الوثائق، واستخدام الأدلة المادية بشكل منظم.

2_ تأسيس الدراسات المقارنة في التاريخ

_ شجعت المدرسة الوضعية المؤرخين على المقارنة بين الأحداث التاريخية المماثلة من أجل الوصول إلى قوانين عامة أو أنماط متكررة في سلوك البشر عبر التاريخ.

3_ الاعتماد على الحقائق والوثائق الأصلية

_ ركزت الوضعية على أهمية التحقق من صحة المصادر والوثائق، مما ساعد في تطوير منهج نقد المصادر التاريخية الذي يدرس أصل الوثيقة، مصداقيتها، والظروف التي كُتبت فيها، لتجنب الوقوع في الأخطاء أو التفسيرات المغلوطة.

القواعد الأساسية للمنهج الوضعي في كتابة التاريخ:

_ نقد الوثائق والتحقق منها.

_ ترتيب الأحداث وفق تسلسل زمني.

_ تجنب إصدار الأحكام والاكتفاء بوصف الوقائع.

_ فصل الذات المؤرخة عن موضوع الدراسة.

_ السعي لفهم الوقائع بموضوعية وحياد.

انتشرت هذه القواعد خارج ألمانيا إلى فرنسا وغيرها، ما أدى إلى ظهور مجلات تاريخية متخصصة، مثل المجلة التاريخية التي تأسست في ألمانيا عام 1859، ثم في فرنسا عام 1876، ولاحقًا في إنجلترا والولايات المتحدة. ساعدت هذه المجلات على تعزيز الاحترافية في الكتابة التاريخية من خلال نشر مقالات دقيقة وقراءات نقدية، مما ميز بين التاريخ الأكاديمي والتاريخ الشعبي.

في فرنسا، أضاف المؤرخون طابعًا جديدًا للكتابة التاريخية، حيث ركزوا على دور الفرد في صنع التاريخ. كما ساهمت مجلة "التركيب" التي أسسها هنري بير عام 1900 في الجمع بين مختلف التخصصات

مثل السوسيولوجيا والجغرافيا والاقتصاد، مما مهد الطريق لظهور مدرسة الحوليات عام 1929 بفضل تأثيرات بير.

تميز القرن التاسع عشر أيضًا بتخصص العلوم وانفصالها عن بعضها البعض، ما أتاح للتاريخ أن يتطور كعلم مستقل يعتمد على أدوات البحث الميداني والمنهج التجريبي، مع الحفاظ على الموضوعية والصرامة المنهجية.

خاتمة

أحدثت المدرسة الوضعية تحولًا كبيرًا في الدراسات التاريخية، إذ جعلت من التاريخ علمًا قائمًا على المنهجية الصارمة، والتحليل الموضوعي، ونقد الوثائق. أسهمت في تطوير البحث التاريخي من خلال التأكيد على السببية، استخدام المصادر الأصلية، وتجنب التفسيرات الذاتية أو الغيبية. كما كان لها دور بارز في استقلال التاريخ عن الفلسفة، وتحويله إلى مجال أكاديمي احترافي.

ورغم التأثير العميق للاتجاه الوضعي في القرن التاسع عشر، إلا أن تطور المناهج التاريخية لاحقًا، وظهور مدارس فكرية جديدة، مثل مدرسة الحوليات، كشف عن محدودية المنهج الوضعي في تفسير الظواهر التاريخية المعقدة. ومع ذلك، لا يزال تأثيرها حاضرًا في الدراسات التاريخية الحديثة، خاصة في اعتماد النقد الوثائقي والبحث الموضوعي كأساس لدراسة الماضي.